قانون التأويل

حجة الاسلام أبي حامد الغزالي

قرأه وخرج أحاديثه وعلق عليه

١

محمود بيجو

الطبعة الأولى

١٤١٣ - ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله بعثه رحمة للعالمين ، بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الخير والرشاد بإذنه ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً .

أما بعد : فإنه قد كثر الكلام في التأويل وشروطه وأنواعه ، وخروج الناس عن التأويل الذي له دليل راجح من الكتاب والسنة ، إلى التأويلات الفاسدة التي ليس لها دليل من الكتاب والسنة . وننقل هنا من العقيدة الطحاوية فإن صاحبها خير من كتب في هذا الموضوع إذ بين معنى التأويل وحدوده وشرائطه وأبطل دعاوى المبطلين ، وزيف آراءهم وبين أن التأويل في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ : هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، فتأويل الخبر هو عين المخبر به ، وتأويل الأمر نفس الفعل المأمور

به ، كما قالت عائشة رضي الله عنها ، كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه : « سُبْحانَكَ اللَّهمَّ رَبَّنا وبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي » يتأول القرآن(١) وقال تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف : ٥٣] ومنه تأويل الرؤيا ، وتأويل العمل كقوله : ﴿ هَذَا تَأْوِيْلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف : ١٠٠] وقوله : ﴿ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيْلِ الأَحَادِيث ﴾ [يوسف : ٦] وقوله : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وأَحْسَنُ تَأْوِيْلاً ﴾ [النساء : ٥٩] وقوله : ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيْلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً ﴾ [الكهف : ٨٢] فمن ينكر مثل هذا التأويل ، والعلم بما تعلق بالأمر والنهي منه ؟ وأما ما كان خبراً ، كالإخبار عن الله واليوم الآخر ، فهذا قد لا يعلم تأويله ، الذي هو حقيقته ، إذ كانت لا تعلم بمجرد الإخبار ، فإن المخبر إن لم يكن قد تصور المخبر به ، أو ما يعرفه قبل ذلك لم يعرف حقيقته ، التي هي تأويله بمجرد الإخبار ، وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ، لكن لا يلزم من نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى الذي قصد المخاطب إفهام المخاطب إياه ، فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها ، وما أنزل آية

(١) رواه البخاري في صفة الصلاة ومسلم رقم (٤٨٤) في الصلاة .

إلا وهو يحب أن يعلم ما عنى بها ، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا الله ، فهذا معنى التأويل في الكتاب والسنة ، وكلام السلف ، وسواء كان هذا التأويل موافقاً للظاهر أو مخالفاً له .

والتأويل في كلام كثير من المفسرين ، كابن جرير ونحوه ، يريدون به تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء وافق ظاهره أو خالف ، وهذا اصطلاح معروف ، وهذا التأويل كالتفسير ، يحمد حقه ، ويرد باطله .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [آل عمران : ٧] فيها قراءتان : قراءة من يقف على قوله : ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، وقراءة من لا يقف عندها ، وكلتا القراءتين حق . ويراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله . ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره ، وهو تأويله .

ولا يريد من وقف على قوله : ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى . فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلاماً لا يعلم معناه جميع الأمة ولا الرسول ، ويكون الراسخون في العلم لاحظ لهم في معرفة معناها سوى قولهم : ﴿ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران : ٧] . وهذا القدر

يقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين ، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين في ذلك .

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما : أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله ، ولقد صدق رضي الله عنه ، فإن النبي ﷺ دعا له وقال : « اللَّهُمَّ فَقِهْهُ في الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيل » رواه البخاري وغيره ، ودعاؤه ﷺ لا يرد .

قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس ، من أوله إلى آخره ، أقفه عند كل آية وأسأله عنها .

وقد تواترت النقول عنه أنه تكلم في جميع معاني القرآني ، و لم يقل عن آية . إنها من التشابه الذي لا يعلم أحد تأويله إلا الله .

وقول الأصحاب رحمهم الله في الأصول : المتشابه : الحروف المقطَّعة في أوائل السور ، ويروى هذا عن ابن عباس . مع أن هذه الحروف قد تكلم في معناها أكثر الناس ، فإن كان معناها معروفاً ، فقد عرف معنى المتشابه ، وإن لم يكن معروفاً ، وهي المتشابه ، كل ما سواها معلوم المعنى ، وهذا المطلوب .

وأيضاً فإن الله قال : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران : ٧] وهذه الحروف ليست

آيات عند جمهور العادّين .

والتأويل في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين ؛ هو حرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك . وهذا هو التأويل الذي تنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية والطلبية . فالتأويل الصحيح منه : الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد .

ويجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه ، وأن من فهم ذلك منه فهو لقصور فهمه ، ونقص علمه .

والحق أن ما دل عليه القرآن ، فهو حق ، وما كان باطلاً لم يدل عليه ، وباب التأويلات التي يدعي أصحابها وجوبها بالمعقولات أعظم من أن تنحصر في هذا المقام ، ويلزم حينئذ محذوران عظيمان :

أحدهما : أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنة حتى نبحث قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة في إمكان ذلك بالعقل ، وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدَّعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه ،

فيؤول الأمر إلى الحيرة المحذورة .

الثاني : أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول ، إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد ، والتأويلات مضطربة ، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد ، وخاصة النبي هي الإنباء ، والقرآن : هو النبأ العظيم .

وبهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة للاعتقاد لا للاعتماد ، إن وافقت ما ادعوا أن العقل دل عليه ، وإن خالفه أوَّلوه ! وهذا فتح باب الزندقة نسأل الله العافية . وعند ذلك يصبح لفظ التأويل مستعملاً في غير معناه الأصلي فالتأويل في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ : هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، وليس معناه صرف اللفظ عن ظاهره ، وبهذا المعنى الأخير تسلَّط المحرِّفون على النصوص ، وقالوا : نحن نتأول ما يخالف قولنا ، فسموا التحريف تأويلاً ، تزييناً له ، وزخرفة ليقبل ، وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِيْنَ الإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرِفَ الْقَوْلِ غُرُوراً ﴾ [الأنعام : ١١٢] والعبرة للمعاني لا للألفاظ ، فكم من باطل قد أقيم عليه دليل

مزخرف عورض به دليل الحق »[1] وهذا الكتاب قانون التأويل على صغر حجمه ، فهو عظيم في قدره وفائدته ، فقد جمع فيه الإمام الغزالي رحمه الله زبدة الآراء في هذا الموضوع ، بحيث لم يترك مزيداً لمستزيد ، إلا من شرحه وفصل مجمله ، ووضح غوامضه .

ولما وجدت حاجة الناس إلى فهم هذا الموضوع الخطير ، والذي إذا لم يفهم حق الفهم فإنه باب إلى الزندقة .

وقد خرَّجْت أحاديث الرسالة وربطتها بمصادرها من كتب الحديث ، وبيان درجتها من الصحة والضعف ، وشرحت الكلمات الغامضة ونسأل الله أن ينفعنا والقارىء بالعلم ، ويعرفنا بقدره ، ويجعل شغلنا بالعمل المقرب منه ، ويؤتينا بفضله أفضل ما آتاه من أمَّله بخير نيَّة ، وأرشد هدى ، إنه الواسع الكريم . وصلى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً .

دمشق : ٤ ربيع الأول ١٤١٣
١ أيلـــــول ١٩٩٢

محمود بيجو

---

(١) انظر العقيدة الطحاوية تحقيق بشير عيون طبع دار البيان دمشق .

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون التأويل

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد : فقد سئل الإمام الزاهد أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي رحمه الله عن بيان معنى قول رسول الله ﷺ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِ »[1] .

هل هو ممازجة كالماء بالماء ، أم هو مثل الإحاطة بالعود ؟ وهل هو مباشرته للقلوب بتخايل من خارج تنقلها القلوب إلى الحواس فتثبت فيها ، فيكون منها الوسواس ، أم يباشر جوهره جوهر القلوب ؟ وهل يمكن جمع بين ما رسمته النبوة من هذا الوصف ، ومثله في رائي الجن لبني آدم في صور الحيوانات ، وفي

---

(١) رواه البخاري رقم (٢٠٣٥ و ٢٠٣٨) في الاعتكاف : باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد ، وفي أبواب عدة . ومسلم رقم (٢١٧٥) في السلام : باب بيان أنه يستحب لمن رئي خالياً بامرأة أن يقول : هذه فلانة .

أشكال سواها مختلفة . كترائي الملائكة عليهم الصلاة والسلام للأنبياء في صور بني آدم ، أم صورتهم على تلك الأمثلة فينكشف الغطاء عنها لمن قدر له رؤيتها ، ثم يحدث فيها كثافة جسمانية كما أحدث في الملائكة ؟[1].

وهل من سبيل إلى الجمع بين هذا القول من الشرع في الجن والشياطين ، وبين قول الفلاسفة . إنها أمثلة وعبارة عن الأخلاط الأربعة التي في داخل الأجسام لتدبيرها أم لا ؟ .

وما يظهر من المصروعين هل هو كلام الجني الذي يصرعه ، أم هو لسان المصروع ببرسام[2] يعتريه من شدة ما يناله منه ؟ . وكيف إخبارهم بالغوائب التي في القوى ، ولم تخرج بعد إلى الفعل ؟ .

والطبيعيون يقولون في ذلك ما تعلمه من ثوران خلط السوداء وغلبته ، فيكون منه ذلك ويسمونه بخلط الريح وهل بينهما علة جامعة أم لا ؟ .

---

(١) كما ورد في القرآن عن ترائيهم لسيدنا إبراهيم ولوط عليهما السلام ، وترائي جبريل لسيدنا محمد ﷺ في صورة دحيّة الكلبي .

(٢) بيرسام : علة معروفة وهو المرض .

وكيف المثل الذي أخبر به النبي ﷺ : « فِي إِدْبَارِ الشَّيْطَانِ عِنْدَ الأَذَانِ وَلَهُ حَصَاصٌ »[1] وهل أريد بذلك المثل كما تقول العرب : مضرط الحجارة ، وفلان يُحْدِثُ من الشدة ، أم يتصور في ذلك الوقت جسم يكون عنه الحصاص . فإن الشيطان بسيط على علمه لا يتغذى فكيف يكون منه ما يكون من التغذي ، وكيف يكون أيضاً الروث والعظم لهم غذاء ؟[2] وقد يكون بالشم . والبسيط لا تصح فيه الحواس المركبة وكيف الحقيقة في البرزخ ، وهل أهله من قبيل أهل الجنة ، أم من قبيل أهل النار ؟ فليس هناك منزلة تتصور إلا في الجنة والنار . وإن قيل : إنه الفصل المشترك المعبر عنه بالسور الذي له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب ، هل هو صحيح ، أم هو غيره ؟ .

ومن المستوجب للبرزخ ؟ فإن من رجح ميزانه صار إلى الجنة ، ومن خف ميزانه صار إلى النار ، ومن استوى ميزانه كان

(١) رواه البخاري رقم (٦٠٨) في الآذان : باب فضل التأذين وفي أبواب عدة ، ومسلم رقم (٣٨٩) في الصلاة : باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه وحصاص : أي ضراط ، وقيل : الحصاص : شدة العدو .

(٢) كما ورد ذلك في الحديث الصحيح .

في المشيئة . فهل هو عبارة عن التوقيف إلى أن تنفد له الكرامة ، أو غلبته الشقاوة ؟ والملائكة هل هم من المنعمين مع بني آدم في الجنة أم في غيرها ؟ وهل هم المعبر عنهم بالولدان أم الولدان صنف رابع غير الملائكة ؛ وبني آدم ، والجن ، والحور العين نوع خامس ، أم كيف هم ، وما صفتهم ؟ .

وقد أفصح الكتاب أن عرض الجنَّة كعرض السماء والأرض ، وفي هذا أيضاً ما يحتاج إلى النظر أن يكون السماء لها وعاء وظرف ، ويزيد عرضها على عرضها .

وحوض رسول الله ﷺ هل هو في أرض الموقف ، أم هو في الجنَّة ؟ والذي يظهر من الحديث أن من سبق له الفوز من النار شرب منه في شدائد الموقف قبل الفصل ، وقبل الشفاعة ، وهل ماؤه من الجنَّة أو غيرها ؟ ولا يصح أن يكون من غيرها لقوله ﷺ : « مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شُرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَداً »(١) .

وهل يكون شيء من الجنَّة في الأرض ؟ . وهل لجميع الأنبياء

---

(١) رواه البخاري رقم (٦٥٧٩) في الرقاق : باب في الحوض ومسلم رقم (٢٢٩٢) في الفضائل : باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته .

عليهم السلام حياض ، أم هو من خصائص نبينا عليه السلام مع الشفاعة ؟ .

فلينعم بالجواب المشروع عن هذه الأسئلة بطريق الاستيفاء مثاباً متطولاً إن شاء الله تعالى فقال مجيباً عنها :

أسئلة أكره الخوض فيها والجواب لأسباب عدة ، لكن إذا تكررت المراجعة أذكر قانوناً كلياً ينتفع به في هذا النمط وأقول : بين المعقول والمنقول تصادم في أول النظر . وظاهر الفكر ، والخائضون فيه تحزبوا إلى مفرط بتجريد النظر إلى المنقول ، وإلى مفرط بتجريد النظر إلى المعقول ، وإلى متوسط طمع في الجمع والتلفيق .

والمتوسطون انقسموا إلى من جعل المعقول أصلاً ، والمنقول تابعاً ، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه ، وإلى من جعل المنقول أصلاً ، والمعقول تابعاً ، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه ، وإلى من جعل كل واحد أصلاً ، ويسعى في التأليف والتوفيق بينهما ، فهم إذن خمس فرق .

الفرقة الأولى : هم الذين جردوا النظر إلى المنقول ، وهم الواقفون على المنزل الأول من منازل الطريق ، القانعون بما سبق

إلى أفهامهم من ظاهر المسموع ، فهؤلاء صدقوا بما جاء به النقل تفصيلاً وتأصيلاً ، وإذا شوفهوا بإظهار تناقض في ظاهر المنقول ، وكلفوا تأويلاً امتنعوا وقالوا : إن الله قادر على كل شيء . فإذا قيل لهم مثلاً : كيف يرى شخص الشيطان في حالة واحدة في مكانين ، وعلى صورتين مختلفتين ؟ .

قالوا : إن ذلك ليس عجباً في قدرة الله ، فإن الله قادر على كل شيء ، وربما لم يتحاشوا أن يقولوا : إن كون الشخص الواحد في مكانين في حالة واحدة مقدور لله تعالى .

والفرقة الثانية : تباعدوا عن هؤلاء إلى الطرف الأقصى المقابل لهم ، وجردوا النظر إلى المعقول ، ولم يكترثوا بالنقل .

فإن سمعوا في الشرع ما يوافقهم قبلوه ، وإن سمعوا ما يخالف عقولهم زعموا أن ذلك صوَّره الأنبياء ، وأنه يجب عليهم النزول إلى حد العوام ، وربما يحتاج أن يذكر الشيء على خلاف ما هو عليه . فكل ما لم يوافق عقولهم حملوه على هذا المحمل ، فهؤلاء غلوا في المعقول حتى كفروا إذ نسبوا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلى الكذب لأجل المصلحة .

ولا خلاف بين الأمة أن من جوَّز ذلك على الأنبياء صلوات

الله عليهم يجب حزَّ رقبته .

وأما الأولون فإنهم قصروا طلباً للسلامة من خطر التأويل والبحث ، فنزلوا بساحة الجهل ، واطمأنوا بها ، إلا أن حال هؤلاء أقرب من حال أولئك . فإن تخلص هؤلاء عن المضايق بقولهم : إن الله على كل شيء قدير ، ونحن لا نقف على كنه عجائب أمر الله ، ومخلص أولئك بأن قالوا : إن النبي إنما ذكر ما ذكره على خلاف ما علمه للمصلحة ، ولا يخفى ما بين المخلصين من الفرق في الخطر والسلامة .

والفرقة الثالثة : جعلوا المعقول أصلاً فطال بحثهم عنه ، وضعف عنايتهم بالمنقول فلم تجتمع عندهم الظواهر المتعارضة المتصادمة في بادىء الرأي ، وأول الفكر المخالفة للمعقول ، فلم يقعوا في غمرة الإشكال ، لكن ما سمعوه من الظواهر المخالفة للمعقول جحدوه ، وأنكروه ، وكذَّبوا راويه ، إلا ما يتواتر عندهم كالقرآن ، أو ما قرب تأويله من ألفاظ الحديث ، وما شق عليهم تأويله جحدوه حذراً من الإبعاد في التأويل ، فرأوا التوقف عن القبول أولى من الإبعاد في التأويل ، ولا يخفى ما في هذا الرأي من الخطر في رد الأحاديث الصحيحة المنقولة عن الثقات الذين بهم وصل الشرع إلينا .

الفرقة الرابعة : جعلوا المنقول أصلاً ، وطالت ممارستهم له ، فاجتمع عندهم الظواهر الكثيرة ، وتطرفوا من المعقول و لم يغوصوا فيه ، فظهر لهم التصادم بين المنقول والظواهر في بعض أطراف المعقولات ، ولكن لما لم يكثر خوضهم في المعقول ، و لم يغوصوا فيه ، لم يتبين عندهم المحالات العقلية ، لأن المحالات بعضها يدرك بدقيق النظر وطويله الذي ينبني على مقدمات كثيرة متوالية ، ثم انضاف إليه أمر آخر وهو : أن كل ما لم يعم استحالته حكموا بإمكانه . و لم يعلموا أن الأقسام ثلاثة :

قسم علم استحالته بالدليل .

وقسم علم إمكانه بالدليل .

وقسم لم يعلم استحالته ولا إمكانه .

وهذا القسم الثالث جرت عادتهم بالحكم بإمكانه ، إذ لم يظهر لهم استحالته . وهذا خطأ كمن يحكم باستحالته إذا لم يظهر إمكانه . بل من الأقسام ما لم يعلم إمكانه ولا استحالته . إما لأنه موقف العقل وليس في القوة البشرية الإحاطة به . وإما لقصور هذا الناظر خاصة ، وعدم عثوره على دليله بنفسه وفقده لمن ينبهه عليه .

ومثال الأول : من حس البصر قصور الحس البصري عن أن

يعرف عدد الكواكب أنه زوج أو فرد ، وأن يدرك عظم الكواكب مع بعدها على ما هي عليه .

ومثال الثاني : وهو القصور الخاص ، قصور حس بعض الناس عن أن يدرك منازل القمر ، وظهور أربع عشرة منها في كل حال ، وخفاء أربع عشرة مقابل درج المنازل في الغروب والشروق وغير ذلك مما وقف عليه بعض الناس بحس البصر دون بعض . كذلك يتطرق إلى إدراك العقل مثل هذا النوع من التفاوت .

وهؤلاء لما قل خوضهم في المعقولات ، لم يكثر عندهم المحالات فكفوا مؤنة عظيمة في أكثر التأويلات ، إذ لم ينتبهوا للحاجة إلى التأويل كالذي لم يظهر له أن كون الله بجهة محال إذا استغنى عن تأويل الفوق والاستواء وكل ما يشير إلى الجهة .

والفرقة الخامسة : هي الفرقة المتوسطة الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول ، الجاعلة كل واحد منهما أصلاً مهماً ، المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقاً ، ومن كذب العقل فقد كذب الشرع ، إذ بالعقل عرف صدق الشرع ، ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا الفرق بين النبي والمتنبي(١) ، والصادق والكاذب .

---

(١) المتنبي : الذي يدعي النبوة باطلاً .

وكيف يكذب العقل بالشرع ، وما ثبت الشرع إلا بالعقل .

وهؤلاء هم الفرقة المحقة ، وقد نهجوا منهجاً قويماً ، إلا أنهم ارتقوا مرتقى صعباً ، وطلبوا مطلباً عظيماً ، وسلكوا سبيلاً شاقاً ، فلقد تشوقوا إلى مطمع ما أعصاه ، وانتهجوا مسلكاً ما أوعره . ولعمري أن ذلك سهل يسير في بعض الأمور ، ولكن شاق عسير في الأكثر . نعم : من طالت ممارسته للعلوم ، وكثر خوضه فيها يقدر على التلفيق بين المعقول والمنقول في الأكثر بتأويلات قريبة ، ويبقى لا محالة عليه موضعان :

موضع يضطر فيه إلى تأويلات بعيدة تكاد تنبو الأفهام عنها[1] ، وموضع آخر لا يتبين له فيه وجه التأويل أصلاً ، فيكون ذلك مشكلاً عليه من جنس الحروف المذكورة في أول السور ، إذا لم يصح فيها معنى بالنقل ، ومن ظن أنه سلم عن هذين الأمرين فهو إما لقصوره في المعقول ، وتباعده عن معرفة المحالات النظرية فيرى ما لا يعرف استحالته ممكناً .

وإما لقصوره عن مطالعة الأخبار ليجتمع له من مفرداتها ما يكثر مباينتها للمعقول . فالذي أوصيه به ثلاثة أمور :

---

(١) تنبو : تكلُّ وتبعد .

أحدها : أن لا يطمع في الاطلاع على جميع ذلك ، وإلى هذا الغرض كنت أسوق الكلام . فإن ذلك في غير مطمع ، وليتل قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ [الإسراء : ٨٥] .

ولا ينبغي أن يستبعد استتار بعض هذه الأمور على أكابر العلماء فضلاً عن المتوسطين ، وليعلم أن العالم الذي يدعي الاطلاع على مراد النبي ﷺ في جميع ذلك فدعواه لقصور عقله لا لوفوره .

والوصية الثانية : أن لا يكذب برهان العقل أصلاً ، فإن العقل لا يكذب ، ولو كذب العقل فلعله كذب في إثبات الشرع ، إذ به عرفنا الشرع ، فكيف يعرف صدق الشاهد بتزكية المزكي الكاذب . والشرع شاهد بالتفاصيل ، والعقل مزكي الشرع .

وإذا لم يكن بد من تصديق العقل لم يمكنك أن تمارى في نفي الجهة عن الله ، ونفي الصورة . وإذا قيل لك : « إِنَّ الأَعْمَالَ تُوْزَنُ »[1] علمت أن الأعمال عرض لا يوزن فلا بد من

---

(١) رواه الترمذي رقم (٢١٤١) في الإيمان : باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأحمد في « المسند » (٢/٢١٣) وابن ماجه رقم (٤٣٠٠) في الزهد : باب ما يرجى من رحمة الله عز وجل يوم القيامة .

تأويل ، وإذا سمعت : « أَنَّ المَوْتَ يُؤْتَى بِهِ فِي صُورَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ فَيُذْبَحَ »[1] علمت أنه مؤول ، إذ الموت عرض لا يؤتى به إذ الإتيان انتقال ، ولا يجوز على العرض ، ولا يكون له صورة كصورة كبش أملح . إذ الأعراض لا تنقلب أجساماً ولا يذبح الموت . إذ الذبح فصل الرقبة عن البدن ، والموت ما له رقبة ولا بدن ، فإنه عرض أو عدم عرض عند من يرى أنه عدم الحياة ، فإذن لا بد من التأويل .

والوصية الثالثة : أن يكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات ، فإن الحكم على مراد الله سبحانه ، ومراد رسوله ﷺ بالظن والتخمين خطر . فإنما تعلم مراد المتكلم بإظهار مراده ، فإذا لم يظهر فمن أين تعلم مراده إلا أن تنحصر وجوه الاحتمالات ، ويبطل الجميع إلا واحداً فيتعين الواحد بالبرهان .

ولكن وجوه الاحتمالات في كلام العرب ، وطرق التوسع فيها كثير ، فمتى ينحصر ذلك . فالتوقف في التأويل أسلم . مثاله : إذا بان لك أن الأعمال لا توزن ، وورد الحديث بوزن الأعمال ، ومعك لفظ الوزن ، ولفظ العمل ، وأمكن أن المجاز لفظ العمل ،

---

(١) رواه البخاري رقم (٤٧٣٠) ومسلم رقم (٢٨٤٩) .

وقد كنى به عن صحيفة العمل التي هي محله حتى توزن صحائف الأعمال ، واحتمل أن يكون المجاز هو لفظ الوزن ، وقد كنى به عن ثمرته ، وهو تعريف مقدار العمل إذ هو فائدة الوزن ، والوزن والكيل أحد طرق التعريف . فحكمك الآن بأن المؤول لفظ العمل دون الوزن ، أو الوزن دون العمل من غير استرواح فيه إلى عقل أو نقل[1] ، حكم على الله وعلى مراده بالتخمين .

والتخمين والظن جهل ، وقد رخص فيه لضرورة العبادات والأعمال والتعبدات التي تدرك بالاجتهاد ، وما لا يرتبط به عمل إنما هو من قبيل العلوم المجردة والاعتقادات ، فمن أين يتجاسر فيها على الحكم بالظن ؟ وأكثر ما قيل في التأويلات ظنون وتخمينات ، والعاقل فيه بين أن يحكم بالظن ، وبين أن يقول :

(١) رواه الترمذي رقم (٢٦٣٩) في الإيمان : باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله ، وأحمد في « المسند » (٢١٣/٢) وابن ماجه رقم (٤٣٠٠) في الزهد : باب ما يرجى من رحمة الله عز وجل يوم القيامة . ولفظه : « إن الله عز وجل يستخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً ، كل سجل مد البصر ... » الحديث .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب . والاسترواح : والمراوحة بين العملين : أن يعمل هذا مرّة وهذا مرّة .

أعلم أن ظاهره غير مراد ، إذ فيه تكذيب للعقل ، وأما عين المراد فلا أدري ولا حاجة إلى أن أدري ، إذ لا يتعلق به عمل ولا سبيل فيه إلى حقيقة الكشف واليقين .

ولست أرى أن أحكم بالتخمين ، وهذا أصوب وأسلم عند كل عاقل ، وأقرب إلى الأمن في القيامة إذ لا يبعد أن يسأل في القيامة ويطالب ويقال : حكمت علينا بالظن ، ولا يقال له : لم لم تستنبط مرادنا الخفي الغامض الذي لم يؤمر فيه بعمل ؟ وليس عليك فيه من الاعتقاد إلا الإيمان المطلق ، والتصديق المجمل ، وهو أن يقول : ﴿ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران : ٧] فهذه المطالبة في القيامة بعيدة وإن كانت ، فالجواب عنها أسهل ولأجله قال الإمام رضي الله عنه لما سئل عن الاستواء : « الاستواء معلوم ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة »[1] .

وبهذه الوصايا يستبين عذري في كراهيتي للجواب عن مثل هذه الأسئلة . لكن مع هذا أوثر مساعدته في بعض ما أورده فأقول : أما قوله ﷺ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى

---

(١) هو الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه إمام دار الهجرة .

الدَّمِ »[1] فإشارة إلى سريان أثره في جميع باطن الإنسان كما تجري أجزاء الدم ، وتسري في جميع باطنه ، وليس المراد أن جسمه يمازج جسم الإنسان ممازجة الماء للماء ، وهذا قول عن تحقيق يطول شرح مقدماته وأدلتها عقلية ، وأما كيفية مباشرته للقلوب فليس بتخايل يظهره الحس ، فإني أصادف الوساوس في قلبي ، ولست أتخيل شيئاً ولا أشاهده بعيني عند اختلاج الوساوس[2] . وهذا الحكم مقدمات دليله أكثرها حسيَّة ، بل الوسواس من الشيطان كالإلهام من الملك ، ونحن نصادف في قلوبنا خواطر مختلفة . إذ يدعو بعضها إلى اتباع الهوى ، وبعضها إلى مخالفته ، وهذه خواطر مختلفة بدليل اختلاف مقتضياتها وهي مفترقة إلى أسباب لأنها حادثة ، والمختلفات أسبابها مختلفة فسمى الشرع السبب الذي يحصل منه إلهام ملكاً ، والذي منه يحصل الوسواس شيطاناً .

والإلهام عبارة عن الخاطر الباعث على الخير ، والوسواس عبارة عن الباعث على الشر ، والملك والشيطان عبارة عن أسبابهما ، وكما أن النار يستنير بها جوانب البيت ، ويسودُّ بها أيضاً سقفه .

---

(١) تقدم تخريجه ص ١ .

(٢) اختلاج : اختلج الشيء : تحرك « اللسان » .

نعلم أن النور يخالط السواد ، ونعلم أن سببه مخالط لسببه ، وإن سبب النور ضوء النار ، وسبب السواد دخانه . فبذلك يعلم أن الوسواس غير سبب الإلهام ، نعم ، يبقى النظر في أن ذلك عرض أو جوهر قائم بنفسه ، وقد ظهر أنه ليس بعرض جوهر ، فبقي النظر في أنه حي أو ليس بحي . وظهر أيضاً أنه حي بأدلة شرعية ، وللعقل أيضاً فيه مدخل ما ، فأما قول الفلاسفة والطبيعيين أنه الأخلاط فهو جهل محض ، لأن تأثير الأخلاط لا يعدو مقتضى الطبائع الأربع من الحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة . والخواطر ، والاعتقادات ، والعلوم لا يجوز أن تكون من آثار الطبائع التي هي أعراض جمادات ، بل هي نازلة من فوق الأرضيات بالرتبة ، فينتج أنه جوهر غير متحيز ، أو هو جسم متحيز ، ويمنع أن يوجد غيره بحيث هو لطيف كالهواء ، وكثيف كجسم آخر ، وهذا النظر في الملك ، والجن ، والشيطان ، فذهبت طائفة إلى أن كل ما هو قائم بنفسه جسم ، ووصفوا به الخالق ، تعالى الله عن قولهم ، إذ لم يعقلوا إلا جسماً .

وقالت طائفة : كل قائم بنفسه جسم إلا الله تعالى ، وأحالوا أن يكون في الوجود سواه جوهر قائم بنفسه لا يتخيل .

وقال قوم : إن الملك ، والجن ، والشيطان كل هؤلاء جواهر حسية قائمة بنفسها وليست بأجسام ولا متحركات ، وإنما استعمال النزول ، والانتقال ، والمجيء ، والذهاب عليها استعارة كما في حق الله . بل ثار هذا الخلاف بينهم أيضاً في الجوهر العالم المدرِك من الإنسان .

فقال قوم : هو جزء لا يتجزأ ، ولا يتحيز ، فلا هو داخل البدن ، ولا هو خارجه ، ولا هو متصل ، ولا هو منفصل ، بل لا يجوز عليه هذه الصفات .

ولست أذكر ما انكشف لي فيه ، فإن الصورة المجملة لا تفيد كشفاً بل تقليداً ، ولست بالتقليد أولى من غيري ، ولا منفعة في التقليد في المعقولات ، وأما كشفه ففيه طول ، ولو لم يطل أيضاً لكان الاقتداء برسول الله ﷺ في الكف عن ذكره أولى ، وإنه لم يذكر سر الروح وهذا بحث عنه ، فلا ينبغي أن يزاد عليه في الإيضاح .

وأما ما شاهده الأنبياء ، والأولياء من صورة الملائكة ، والشياطين فهي في الأكثر أمثلة تنافي معانيها ، وتقوم مقام مشاهدة عين المعاني كما يرى الأنبياء في المنام ويستفاد منهم وإنما المشاهد في المنام مثلهم . فأما أشخاصهم فلم تنتقل عن مواضعها فذكرت

تفصيل ذلك في كتاب « عجائب القلب »[1] وكذلك القول في الجن ، ولذلك ترى صوراً مختلفة إذ التمثيلات لا تنحصر وجوهها كما أن من يرى النبي ﷺ لا يراه على صورة واحدة . إلا أن هذه التمثيلات تكون للأنبياء والأولياء في اليقظة ولغيرهم تكون في المنام فقط .

وفي الصحيح أن النبي ﷺ لم ير جبريل على صورته إلى مرتين[2] مع كثرة رؤيته له في كل حين .

وأما الكلام المسموع من المصروع فهو كلامه ، وقول القائل : تكلم الجني بلسانه كلام غير معقول . نعم . الجن سبب لوقوع خواطر ، وتمثيلات ، وخيالات في قلبه تنبعث بسببه داعية الكلام والحركة ، وكلامه مثل كلام النائم ، والنائم هو المتكلم لا غيره .

وأما إخبار المصروع بالغيب فسببه أن جميع ما كان وما يكون مسطور ثابت في شيء خلقه الله ، تارة يسمى لوحاً ، وتارة إماماً

---

(١) وقد طبع بإشرافنا .

(٢) رواه البخاري رقم (٣٧٥٦) في فضائل أصحاب النبي ﷺ ومسلم رقم (٢٤٧٧) في فضائل الصحابة .

وتارة كتاباً . كما قال الله تعالى : ﴿ فِي كِتَابٍ مُبِيْنٍ ﴾ [الأنعام : ٥٩] و ﴿ فِي إِمَامٍ مُبِيْنٍ ﴾ [يس : ١٢] وثبوت الأشياء فيه كثبوت القرآن في دماغ الحافظ للقرآن ، وليس مثل الرقوم المكتوبة المرتبة في جسم متناه ، لأن غير المتناهي لا يمكن أن يكتب في المتناهي كهذه الكتب الظاهرة ، والقلب مثل مرآة ، واللوح مثل مرآة ولكن بينهما حجاب ، فإذا ارتفع تراءى في القلب الصورة التي في اللوح ، والحجاب هو الشاغل ، والقلب في الدنيا مشغول ، وأكثر اشتغاله التفكر فيما يورده الحس عليه ، فإنه من الحواس في شغل دائم ، فإذا ركدت الحواس بالنوم ، أو الصرع ولم يكن من فساد الأخلاط شاغل آخر في الباطن ، ربما يرى القلب بعض تلك الصور المكتوبة في اللوح ، وتحقيق هذا يطول وقد أشرت إلى ملامح منه في كتاب « عجائب القلب » ، وكذلك ما يظهر عند سكرات الموت حتى ينكشف للإنسان موضعه من الجنة فيكون بشرى ، أو من النار والعياذ بالله فيكون نذيراً ، لأن الحواس تركد في مقدمات الموت قبل زهوق الروح .

وأما حديث غذاء الشيطان من العظم ، وحصاصه ، وحديث الحوض ، والبرزخ ، فما عندي في تفصيل المراد به تحقيق ، بل بعض ذلك مما أوصي بالكف فيه عن التأويل ، وبعضه مدركه

النقل المحض ، وبضاعتي في علم الحديث مزجاة[1] ، فموضع الحوض لا يعرف إلا بمجرد النقل فليرجع فيه إلى الأحاديث .
والبرزخ يمكن أن يكون المراد به مرتبة بين الجنة والنار لمن ليست له حسنة ولا سيئة ، كالمجنون ، والذي لم تبلغه الدعوة . والحكم بأن المراد إحداهما دون الأخرى تخمين إلا أن يدل عليه النقل ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

---

(١) مزجاة : يسيرة لا يعتد بها .

فهرس الكتاب

مقدمة ٣
فاتحة الرسالة ١١
السؤال الذي وجه إلى الإمام الغزالي ١١
فرق الباحثين في التأويل ١٥
الفرقة المحققة ١٨
وصايا الإمام ٢٠
تأويل الإمام لما ورد في السؤال ٢٤
ما يعوَّل فيه على النقل ٢٩
الإمام الغزالي وعلم الحديث ٣٠
الفهرس ٣١